International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (5), No. (7)
IJFAES
July 2026
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (5)، العدد (7)

الضرائب في المملكة العربية السعودية

سلافه صديق علي يوسف
أستاذ القانون العام المساعد، كليات الخليج للعلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية
Sulafa115311352@gmail.com, ssau@gulf.edu.sa

معالي مهدي عواد العنقودي
الرئيس التنفيذي، شركة عمر العنقودي للمحاماة والتوثيق والاستشارات القانونية، المملكة العربية السعودية
maalialangodi26@gmail.com

ملخص البحث

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية للبلدان المتخلفة أو الآخذة في النمو تتمثل في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، وهو أساس عملية التنمية، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي، على دعم سياسة التنمية، وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمارات بمختلف أنواعها، بإعفائها من الضرائب، وكذا حماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية. كما أن النظام الضريبي يمثل أهم أداة ووسيلة للتدخّل، لتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بالإضافة لتدخله الفعال من خلال مختلف الضرائب في معالجة ظاهرتي الكساد والتضخم، ومعالجة بعض الأزمات الاجتماعية كالسكن وتوزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى للأجر المعفى من الضريبة. نظراً للأهمية البالغة للضرائب من الناحية الاقتصادية، كان من الضروري دراسة هذا النظام. وسوف نتناول مراحل الدراسة على الوجه الآتي: في بداية سوف نعرف بالضرائب بشكل عام من حيث أهميتها ومميزاتها، ثم سوف نتطرق إلى الضرائب بالمملكة العربية السعودية من حيث أنواع وعلاقتها بالتنمية المستدامة التي وردت في رؤية 2030.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، أهمية الضرائب، أنواع الضرائب، التنمية المستدامة.

Taxation in the Kingdom of Saudi Arabia

Sulafa Siddig Ali Yousif
Assistant Professor of Public Law, Gulf Colleges for Human Sciences, Kingdom of Saudi Arabia
Sulafa115311352@gmail, ssau@gulf.edu.sa

Maali Mahdi Awad Al-Angoudi
CEO, Omar Al-Anqoudi Law Firm for Advocacy, Notary, and Legal Consultations, Kingdom of Saudi Arabia
maalialangodi26@gmail.com

Abstract

The tax system constitutes one of the principal sources of public revenue for financing the State Treasury, particularly in light of the substantial financial resources required to support economic development. The fundamental challenge facing developing and least-developed countries lies in establishing a productive economic structure capable of efficiently utilizing available resources, which represents the cornerstone of sustainable economic development. Consequently, the tax

system must be designed to support national development policies by encouraging investment in its various forms through the provision of tax incentives and exemptions, while simultaneously protecting domestic industries through the imposition of appropriate customs duties on imported foreign products .Furthermore, the tax system serves as a fundamental legal and economic instrument of state intervention, directing both domestic and foreign investment toward the achievement of its economic and social objectives. It also plays a significant role in addressing macroeconomic challenges, including economic recession and inflation, through the application of diverse tax policies. In addition, taxation contributes to mitigating social crises, such as housing and income distribution, by adopting fiscal measures that include increasing the minimum wage threshold exempt from taxation .Given the pivotal role of taxation in promoting economic development and achieving fiscal sustainability, it is essential to undertake a comprehensive examination of this system. This study begins by defining the concept of taxation, its significance, and its distinguishing characteristics. It then examines the tax system in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on its principal types and its contribution to sustainable development within the framework of Saudi Vision 2030Keywords

Keywords: Taxes, Importance of Taxes, Types of Taxes, Sustainable Development.

المقدمة

لقد عرفت البلاد الإسلامية نظام التكافل الاجتماعي منذ فجر الإسلام وذلك بفرض الزكاة على المسلمين كأحد أركان الإسلام. ونظراً لضآلة الموارد المالية للدولة فقد فرضت الضرائب إلى جانب الزكاة لتمويل النفقات والمشروعات العامة التي تريد الدولة القيام بها. ولقد كانت الضرائب في المملكة في بدايتها بسيطة وسهلة التحصيل مثل ضرائب الدمغة (الطوابع) والتي حوّلت فيما بعد إلى ضرائب الطرق، وكذلك الضرائب العقارية التي كانت تفرض على العقارات في بعض الجهات بالمملكة وقد ألغيت جميعها في عام 1380 هـ. بالإضافة إلى عدد من الضرائب الأخرى التي تم إلغاؤها لعدم فاعليتها.

والضرائب بشكل عام هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالتعليم وغيرها أو كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية؛ كبناء الطرقات والسدود، أو التأمين على البطالة. في الأنظمة الديمقراطية تحدد قيمة الضريبة بقوانين يصادق عليها من ممثلي الشعب. عادة ما تعهد وظيفة جمع الضرائب وتوزيعها على القطاعات المختلفة إلى وزارة المالية بعد تحديد الميزانيات.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول المتأخرة نسبيا في الاعتماد على النظام الضريبي نظراً لكونها ضلت لسنوات طويل معتمدة على مداخيل القطاع النفطي. ومنذ الإعلان عن رؤية المملكة 2030- ظهر مصطلح "تنويع المداخيل" إلى القاموس الاقتصادي السعودي، وذلك من أجل خلق المزيد من فرص العمل لأعداد الكبيرة من الشباب السعودي الداخلين إلى سوق العمل. ففي ظل ارتفاع نسبة الشباب بين السكان وتزايُد المشاركة في القوى العاملة. فالهدف من وجود اقتصاد غير نفطي يتسم بالديناميكية والاستدامة ذاتياً هو أن يصبح في النهاية مصدراً لخلق المزيد من فرص العمل [1]. يُعد النظام الضريبي من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدول في توفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل الضرائب أحد المصادر الأساسية للإيرادات العامة، كما يمكن توظيف السياسة الضريبية في دعم الاستقرار الاقتصادي وتوجيه النشاط الاقتصادي والاستثماري بما يتوافق مع أولويات الدولة التنموية. وفي هذا الإطار، شهد النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية تطورات متتابعة هدفت إلى تعزيز كفاءة الإيرادات العامة وتنويع مصادرها، إلى جانب تطوير البيئة التنظيمية والإجرائية للعمل الضريبي، بما يتماشى مع مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تشهدها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030 (صندوق النقد الدولي، 2018؛ صندوق النقد الدولي، 2019؛ المملكة العربية السعودية، 2016).

(1) تقرير صندوق النقد الدولي عن المملكة العربية السعودية (2019).

إشكالية البحث

إلاّ أنّ الحديث عن النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية يطرح علينا جملة من التساؤلات، على غرار: ما هو مفهوم النظام الضريبي؟ ما هي مميزاته؟ ما هي أهميته؟ ما هي أنواعه؟ وما علاقته بما ورد في رؤية المملكة 2030؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في دراسة النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على مفهوم الضريبة وأهميتها وخصائصها، وبيان أبرز أنواع الضرائب المطبقة في المملكة، مع توضيح دور السياسة الضريبية في دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تبرز أهمية البحث في تناول التطورات التي شهدها النظام الضريبي السعودي في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها المملكة، ولا سيما في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تستهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة وتعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية المستدامة (المملكة العربية السعودية، 2016).

أقسام البحث

- المبحث الأول: تعريف الضريبة.
- المبحث الثاني: الضرائب بالمملكة العربية السعودية.

ثم نختم الموضوع بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

تناولت عدد من الدراسات موضوع النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية من زوايا متعددة، فمنها ما بحث النظام الزكوي والضريبي بصورة عامة، ومنها ما ركز على أثر الضرائب في الاستثمار والتمويل، في حين اتجهت دراسات أخرى إلى تناول بعض أنواع الضرائب المطبقة في المملكة، ولا سيما الضرائب غير المباشرة التي شهدت تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة.

ومن أبرز الدراسات التي تناولت النظام الضريبي السعودي دراسة الجفري وصوفي (1993) بعنوان: (أثر النظام الضريبي السعودي على قرارات الاستثمار والتمويل في المشروعات المشتركة)، المنشورة في مجلة العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود. وقد تناولت الدراسة طبيعة النظام الزكوي والضريبي في المملكة وأثره في قرارات الاستثمار والتمويل في المشروعات المشتركة، كما ناقشت أثر الاختلاف في المعاملة الزكوية والضريبية بين الشريك المحلي والشريك الأجنبي، وأشارت إلى أن طبيعة النظام الضريبي قد تؤثر في العلاقات الاستثمارية بين أطراف المشروعات المشتركة. كما قارنت الدراسة بين الزكاة والضريبة من حيث مدى تقبل الشركات لكل منهما. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن موضوعها لا يقتصر على أثر النظام الضريبي في قرارات الاستثمار والتمويل، وإنما يتناول الضرائب في المملكة العربية السعودية بصورة أشمل، من خلال بيان مفهوم الضريبة وأهميتها وخصائصها، والتعريف بأبرز أنواع الضرائب المطبقة في المملكة، إلى جانب بحث العلاقة بين السياسة الضريبية وأهداف التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (الجفري وصوفي، 1993).

كما يمكن ملاحظة أن الدراسات السابقة التي تناولت الضرائب في المملكة قد ارتبطت، في جانب منها، بالتحولات التي شهدها النظام المالي والضريبي السعودي، ولا سيما مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وما ترتب على ذلك من تطور في الإطار النظامي والإجرائي للضرائب. وفي هذا السياق، أصبح موضوع الضرائب في المملكة أكثر اتساعًا من مجرد دراسة الضريبة على دخل الشركات الأجنبية، ليشمل مجموعة من الضرائب والأدوات المالية التي تنظمها الأنظمة واللوائح ذات الصلة. وقد تولت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك نشر الأنظمة واللوائح والأدلة المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، بما يعكس التطور المستمر في البيئة الضريبية بالمملكة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2025).

ومن خلال استعراض ما سبق، يتضح أن الدراسات التي تناولت الضرائب في المملكة العربية السعودية اتجهت إلى معالجة الموضوع من مداخل متعددة، بعضها ركز على العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار، وبعضها تناول أنواعًا محددة من

الضرائب أو الجوانب النظامية والإجرائية لتطبيقها. إلا أن البحث الحالي يسعى إلى تقديم معالجة أكثر شمولًا لموضوع الضرائب في المملكة العربية السعودية، من خلال الجمع بين الجانب النظري المتعلق بمفهوم الضريبة وأهميتها وخصائصها، والجانب التطبيقي المتعلق بأهم أنواع الضرائب المطبقة في المملكة، مع بيان دور النظام الضريبي في دعم التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. ومن ثم، تتمثل إضافة البحث الحالي في محاولة الربط بين التطور الذي شهده النظام الضريبي السعودي وبين الأهداف الاقتصادية والتنموية التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، بما يبرز الدور المتنامي للسياسة الضريبية في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: تعريف الضريبة

المطلب الأول: مفهوم الضريبة:

تُعرَّف الضريبة بأنه: فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة على الأفراد والمنشآت وفقًا لأحكام القانون، دون أن يقابلها نفع خاص ومباشر يعود على المكلف بها، وتهدف بصورة أساسية إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة، كما يمكن أن تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كالمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل، وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يتفق مع السياسات العامة للدولة. وتتميز الضريبة عن غيرها من الإيرادات العامة بطابعها الإلزامي، وبكونها تُفرض بصورة نهائية دون التزام الدولة بتقديم مقابل فردي مباشر للمكلف، مع خضوعها للقواعد والضوابط التي يحددها النظام القانوني للدولة (المهايني والحبش، 2006).

لقد عرفت الضريبة عدة تعاريف مختلفة لكنها لم تخرج عن المعنى العام والشامل لها، فقد عرفت على أنها فريضة إلزامية يلتزم المكلف بدفعها للدولة حسب مقدرته وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من جراء تقديم هذه الخدمات أو تحقيق حاجة عامة [1].

كما اعتبرت كالتزام مالي للمواطنين اتجاه الدولة، فهي المبلغ المدفوع من طرفهم للحفاظ على حقوقهم، وبالتالي هي ثمن الخدمات المقدمة من طرف الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة، بالإضافة لدورها الفعال في توجيه الاقتصاد الوطني باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة المالية للدولة يتم بموجبها استئصال أو اقتطاع جزء من المداخيل للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وتحويلها إلى الانتفاع العام، باعتبارها المساهمة المالية التي تعمل على تلبية النفقات العامة سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية أم غيرها [2].

والضريبة هي مبلغ نقدي (رسوم إلزامية) تفرضه الدولة على الأفراد والشركات، بهدف تمويل النفقات التي يجب أن تلتزم بها الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية، ودفع رواتب الموظفين في الجهات الحكومية ولدعم وتطوير البنية التحتية، ولدعم السلع الأساسية. وتعد الضرائب بأنواعها من أهم مصادر إيرادات الحكومة [3].

المطلب الثاني: أهمية الضرائب:

تُعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها وتوفير الموارد اللازمة للإنفاق على الخدمات والمرافق العامة، كما تؤدي دورًا مهمًا في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولا تقتصر أهمية الضرائب على تحقيق الإيرادات المالية، بل تمتد إلى استخدامها كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وتوجيه الاستهلاك والاستثمار، والمساهمة في تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل والثروة. وفي المملكة العربية السعودية، تبرز أهمية السياسة الضريبية في إطار جهود الدولة لتنويع مصادر الإيرادات العامة وتعزيز الاستدامة المالية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (المملكة العربية السعودية، 2016؛ صندوق النقد الدولي، 2019).

تحظى الضرائب بأهمية كبيرة في اقتصادات الدول على اختلاف أشكالها نظراً لإيرادات المالية التي تدرها لصالح خزينة الدولة. ومن ملامح تلك الأهمية نذكر:

(2) محمد خالد المهايني، خالد الخطيب الحبش: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق عام 2006 ص1
(3) حسن عواضة: المالية العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص20
(4) البنك المركزي المصري؛ 2013

- تغطية نفقات الحكومة المختلفة بواسطة الضرائب التي تعد أهم مصادر الحكومة لتمويل نفقاتها.
- التأثير على العرض والطلب في الاقتصاد خاصة خلال فترة التضخم.
- حماية المجتمع من المنتجات والصناعات غير المرغوب فيها عن طريق فرض ضرائب عالية عليها (على سبيل المثال الضرائب على السجائر).
- دعم الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية بفرض ضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) وفي الوقت نفسه، تشجيع السلع والخدمات عن طريق تخفيض أو إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية [1].

ما يميّز الضريبة:

يستفاد من التعريف عدة أمور:

- أنها مالية: تأخذها الدولة نقداً في العصر الحديث، وذلك تماشياً مع مقتضيات الاقتصاد الذي تجري فيه المعاملات على أساس النقد، ولأن جمعها عينا يكلف الدولة نفقات كبيرة وربما حصلت مشاكل أثناء تحصيل الأعيان، لذلك أصبحت تؤخذ نقداً، ويمكن أن تستوفى عينا بصفة استثنائية.
- أن الضريبة إجبارية، تؤدى جبراً في فرضها ودفعها، فعنصر الجبر والإكراه يظهر في فرض الضريبة ودفعها، دون الحاجة لموافقة ورضا المكلفين بها، ولا يحق له أن يمتنع عن أدائها بحجة أنه لم يوافق عليها، كما أن للدولة أخذها بصفة جبرية عند امتناع المكلف بها عن الدفع.
- أن الضريبة تدفع بصفة نهائية، دافع الضريبة لا يسترجعها، ولا يأخذ عليها فوَائد؛ لأنه يؤديها كمساهمة في الأعباء العامة، وهذا ما يُميز الضريبة عن القرض، فالضريبة لا تُسترد بخلاف القرض الذي تقترَضه الدولة فإنها ترده.
- الضريبة لا تُدفع نظير مقابل معيّن، دافع تلك الضريبة لا يستفيد منها بل هو يفيد الدخل العام للدولة، وليست مقابل نفع معيّنً له من الدولة، ومقدارها لا يراعى فيه النفع الخاص وإنما مقدرته على الدفع. وبناء على ذلك فالضرائب تستخدم لتسديد تكاليف الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة، وهذا ما يميز الضريبة عن الرسوم أو مقابل التحسين. فالرسم أو الرسوم هو مقابل تأخذه الدولة جبرا من الفرد مقابل خدمة ذات نفع خاص بدافع الرسوم. أما مقابل التحسين (الإتاوة) فهو مقابل استفادة الشخص الخاصة من أمور ذات نفع عام، مثل الإتاوة التي تعطى لملاك العقار نتيجة شق الطرق بأراضيهم.
- غرض الضريبة تحقيق المنفعة العامة، نصت القوانين على هذا لمنع استخدام حصيلتها في تحقيق المصالح الشخصية، وإذا كانت بعض القوانين لم تنص على هذا فلأنه مفهوم واستقر بالأذهان فلم تعد حاجة لكتابته. وأصبحت الضرائب بالإضافة إلى أنّها تغطي النفقات العامة للدولة، تُستخدم في تحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة التضخم فصارت أداة تؤثر في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وبذلك اتسعت المنافع العامة التي تعمل عليها الضرائب.

المبحث الثاني: الضرائب بالمملكة العربية السعودية

شهد النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تطورات تنظيمية وتشريعية متتابعة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تستهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة وتعزيز الاستدامة المالية. وقد شملت هذه التطورات تطبيق عدد من الضرائب، من أبرزها ضريبة الدخل على الفئات الخاضعة لها نظامًا، وضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية، وضريبة التصرفات العقارية، إلى جانب تطوير الأطر النظامية والإجرائية المرتبطة بالإدارة الضريبية. وتأتي هذه الإصلاحات في سياق أوسع من مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تؤكد أهمية تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة المالية العامة (المملكة العربية السعودية، 2016؛ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، د.ت.).

(5) نفس المرجع السابق

الضرائب في السعودية هي مجموعة متنوعة من الآليات المالية التي تسهم في تمويل التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة. تُعَدُّ هذه الضرائب استراتيجية حكومية حكيمة لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية ودعم البرامج الاجتماعية، مما يعزز المعيشة الواعدة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. يوجد تصنيفات أو أنواع للضريبة المباشرة في السعودية وفيما يأتي أبرزها:

يضمّ النظام الضريبي السعودي ضرائب مختلفة، أبرزها ضريبة الدخل، والزكاة، وضريبة الاستقطاع، وضريبة القيمة المضافة. وسواء كانت الشركات في السعودية تخضع لضريبة الدخل أو الزكاة أو كليهما، تعتمد نسبة الضريبة عموماً على جنسية أصحابها. وفي حين تتولّى وزارة المالية إصدار القرارات بشأن الضرائب والزكاة، فإنّ "الهيئة العامة للزكاة والدخل" هي من يصدر التعميمات والردود على الأسئلة المتكرّرة مع شروحات مفصّلة.

المطلب الأول: أنواع الضرائب بالمملكة:

أنواع الضرائب في السعودية هي مجموعة متنوعة من الآليات المالية التي تسهم في تمويل التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة. تُعَدُّ هذه الضرائب استراتيجية حكومية حكيمة لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية ودعم البرامج الاجتماعية، مما يعزز المعيشة الواعدة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. وتشتمل أنواع الضرائب في السعودية على:

1. **الضرائب المباشرة:**

تُعد ضريبة الدخل وضريبة الاستقطاع من أبرز الضرائب المباشرة المرتبطة بالنظام الضريبي في المملكة العربية السعودية، وتختلف كل منهما من حيث نطاق التطبيق وطريقة استحقاق الضريبة والجهة الملزمة بسدادها. وتُفرض ضريبة الدخل وفقًا للأحكام النظامية على الفئات والأشخاص الخاضعين لها، في حين ترتبط ضريبة الاستقطاع بالمبالغ التي يدفعها شخص مقيم في المملكة إلى شخص غير مقيم مقابل خدمات أو أعمال أو حقوق معينة، وفقًا للضوابط والنسب التي يحددها نظام ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية. ويعكس تنظيم هذين النوعين من الضرائب توجه المملكة نحو تطوير الإطار النظامي للإيرادات الضريبية وتنظيم المعاملات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي المحلي والدولي (المملكة العربية السعودية، د.ت.).

- **ضريبة الدخل:**

تُفرض ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية وفقًا لأحكام نظام ضريبة الدخل على الأشخاص والجهات التي حددها النظام، ومن أبرزهم شركات الأموال المقيمة عن حصص الشركاء غير السعوديين، والأشخاص غير المقيمين الذين يمارسون نشاطًا في المملكة من خلال منشأة دائمة، وكذلك الأشخاص غير المقيمين الذين يحققون دخلًا من مصدر في المملكة في الحالات التي يحددها النظام. ويهدف تنظيم ضريبة الدخل إلى تحديد الوعاء الضريبي والالتزامات النظامية للمكلفين، بما يضمن تحصيل الضريبة وفقًا للأحكام والضوابط المقررة نظامًا (المملكة العربية السعودية، د.ت.).

هي الضريبة التي تم فرضها على دخل الأفراد الشخصي، حيث تشمل الدخل أو الربح الذي تدره استثمارات رؤوس الأموال، ويتم تطبيقها على أي شركة أموال، والشخص الطبيعي المقيم غير السعودي الذي يمارس النشاط في المملكة والشخص غير المقيم الذي يمارس النشاط في المملكة من خلال منشأة دائمة والشخص غير المقيم الذي لديه دخل آخر خاضع للضريبة من مصادر في المملكة والشخص الذي يعمل في مجال استثمار الغاز الطبيعي والشخص الذي يعمل في إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية [1].

تبلغ نسبة ضريبة الدخل 20% لشركات الأموال المقيمة والأشخاص المقيمين غير السعوديين وغير المقيمين الذين يمارسون نشاطاً تجارياً في المملكة من خلال منشأة دائمة، أو للشركات المقيمة غير المدرجة في السوق المالية "تداول عن الحصص التابعة لغير السعوديين (ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي)، أو الشركات المقيمة العاملة في مجال استثمار الغاز الطبيعي وإنتاج النفط والمحروقات."

(6) الضرائب غير المباشرة"، الهيئة العامة للزكاة والدخل. بتصرّف
(7) "نظام ضريبة الدخل"، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. بتصرّف

- **ضريبة الشركات:**

تُعد ضريبة الشركات من الموضوعات المرتبطة بضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية، ويخضع تطبيقها للأحكام الواردة في نظام ضريبة الدخل، بحسب طبيعة الشخص أو الكيان الخاضع للضريبة وملكيته ونطاق نشاطه. ويُراعى في تحديد الخضوع الضريبي طبيعة الكيان والصفة النظامية للمكلف، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالشركات المقيمة وحصص الشركاء غير السعوديين، وفقًا لما تقرره الأنظمة واللوائح ذات الصلة (المملكة العربية السعودية، د.ت.).

وهي الضرائب التي تفرضها السلطة السعودية على رأس المال أو الدخل للمنشآت المقامة على أرض الدولة، وقد تسمى أيضًا بضريبة رأس المال، كما أن ضريبة الشركات غالباً ما تفرض من السلطة القضائية في السعودية على صافي أرباح الشركة الخاضعة لنظام الضرائب مع إجراء بعض التعديلات والتي تختلف عن الضرائب التي تفرض على الأفراد.

- **ضريبة الاستقطاع:**

تُفرض ضريبة الاستقطاع على بعض المبالغ التي يدفعها شخص مقيم في المملكة إلى شخص غير مقيم، وذلك وفقًا للأحكام والضوابط التي يحددها نظام ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية. ويقوم الشخص المقيم الذي يدفع المبلغ، في الحالات التي ينطبق عليها النظام، باستقطاع الضريبة من المبلغ المدفوع وتوريدها إلى الجهة المختصة، وتختلف نسبة الضريبة المستقطعة بحسب نوع الدفعة أو الخدمة أو الحق محل المعاملة، وفقًا لما تقرره الأحكام النظامية ذات الصلة (المملكة العربية السعودية، د.ت.).

هي الضريبة ذات نسبة معينة يتم تحديدها من قبل المنشأة السعودية بعد تحقق الجهات السعودية من مصادر الدخل، وكما تخضع المنشآت غير الموجودة في المملكة العربية السعودية لضريبة الاستقطاع هذه، وذلك حسب المبالغ المتفق عليها تبعاً لقوانين ضريبة الاستقطاع، وتبعاً لمصادر الدخل التي تأتي من داخل المملكة العربية السعودية سواء كانت تتعامل هذه المنشآت مع منشآت حكومية أو مع منشآت أخرى غير حكومية أو مع منشآت شبه حكومية [1].

تتفاوت نسبة الضريبة المقتطعة بحسب مصادر الدخل، فهي تبلغ 5% للخدمات الاستشارية والفنية والشحن والإيجار، و15% للإتاوة والريع، و20% للمبالغ المدفوعة مقابل العقود الخدماتية مثل عقود إدارة الفنادق. وقد تطلب الهيئة العامة للزكاة والدخل معلومات تتعلّق بالمدفوعات لغير المقيمين في وقت التقييم. لذلك يجب الاحتفاظ بالسجلّات، مثل نسخ العقود وغيرها من المستندات المتعلقة بالمدفوعات الخاضعة لضريبة الاستقطاع لمدة 10 سنوات على الأقلّ.

يُطلب من المقيمين الذين يدفعون المبالغ لغير المقيمين خصم المبلغ المطلوب لضريبة الاستقطاع من المدفوعات وتوريدها إلى "الهيئة العامة للزكاة والدخل". هؤلاء مطالبون بتقديم أولاً: الإقرارات الضريبية الشهرية المقتطعة في غضون 10 أيام من نهاية الشهر الذي تُسدّد المدفوعات لغير المقيمين. أمّا عدم تسوية الضريبة المقتطعة فيؤدّي إلى غرامة تأخير تساوي 1٪ من ضريبة الاستقطاع المستحقّة لكل 30 يوماً من التأخير في السداد . ثانياً: إقرار ضريبي سنوي خلال 120 يوماً من نهاية السنة المالية.

2. **الضرائب غير المباشرة في السعودية:**

يوجد عدة ضرائب غير مباشرة منها ما يأتي:

- **ضريبة القيمة المضافة:**

تُعد ضريبة القيمة المضافة من أبرز الضرائب غير المباشرة المطبقة في المملكة العربية السعودية، وهي ضريبة

تُفرض على استهلاك السلع والخدمات في مراحل التعاملات الاقتصادية وفقًا للأحكام النظامية واللوائح المنظمة لها. وقد أسهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تطوير منظومة الإيرادات غير النفطية في المملكة وتعزيز تنويع مصادر الإيرادات العامة، كما تمثل إيراداتها أحد مكونات الإصلاحات المالية التي شهدتها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030. وتخضع ضريبة القيمة المضافة لأحكام نظامية ولائحية تحدد نطاق تطبيقها والسلع والخدمات الخاضعة لها والالتزامات المترتبة على الأشخاص الخاضعين لها، بما يضمن تنظيم عملية التحصيل والتوريد وفقًا للضوابط المعتمدة (المملكة العربية السعودية، 2016؛ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، د.ت.).

يتم فرض هذه الضريبة على استيراد وتصدير السلع والخدمات، حيث يتم تحصيلها من الموردين لكن يتحملها المستخدم النهائي ويعد هذا من سلبيات الضرائب لأن الذي يدفع هذه الضرائب في السعودية هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو إحدى الشركات، ويتم تطبيقها على السلع التي يتم استيرادها من خارج الدولة من قبل أي شخص أو شركة [1].

بدأ فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدّل 5% على معظم السلع والخدمات سابقاً، ولكن اعتباراً من 1 تموز/يوليو 2020م، ارتفع معدّل ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، وعليه تبلغ نسبة ضريبة القيمة المضافة 15٪ بشكل نهائي.

دخل قانون الضريبة الانتقائية حيز التنفيذ في 11 يونيو 2017م في المملكة العربية السعودية، حيث بدأ مع اختيار منتجات التبغ فقط (بنسبة 100%) والمشروبات الغازية (بنسبة 50%) ومشروبات الطاقة (بنسبة 100%) كسلع خاضعة للضريبة الانتقائية في السعودية.

أمّا ضريبة القيمة المضافة البالغة 15% من قيمة التوريد أو الاستيراد، فتُفرَض على بعض السلع والخدمات مثل التعليم الأهلي، والنقل المحلّيّ، والمواد الغذائية، وقطاع النفط والغاز، والرعاية الصحية في المراكز الخاصة. ويتوجب على القيمين تقديم إقرار ضريبي كلّ ثلاثة أشهر للمنشآت التي لا تتخطّى توريداتها السنوية الخاضعة للضريبة 40 مليون ريال، أمّا المنشآت التي تتجاوز إيراداتها 40 مليون ريال فينبغي لها أن تقدّم الإقرار الضريبي شهرياً.

يتضمّن إقرار ضريبة القيمة المضافة أرقاماً موجزة للدوران، وضريبة القيمة المضافة على عمليات التوريد والتصدير. وبحسب كُتيّب "نظام ضريبة القيمة المضافة"، تُفرَض غرامة مالية على التهرّب لا تقلّ عن قيمة الضريبة المستحقة ولا تزيد عن ثلاثة أضعاف قيمة السلع أو الخدمات غير المصرّح عنها. من أجل الامتثال لقانون الضريبة الانتقائية في المملكة العربية السعودية، يتعيّن على الشركات المصنّعة والمستوردة للسلع القابلة للانتقال التسجيل في "الهيئة العامة للزكاة والدخل". وتُعتبَر الشركات المؤهّلة الخاضعة لقانون الضرائب الانتقائية التي لا تسجّل ولا تتقيّد بالتوجيهات الصادرة عن "الهيئة العامة للزكاة والدخل" شركات متهربّة من الضرائب وتفرض عليها غرامات.

- **الضريبة الانتقائية:**

تُعد الضريبة الانتقائية من الضرائب غير المباشرة المطبقة في المملكة العربية السعودية، وتُفرض على سلع محددة ذات آثار صحية أو اجتماعية، وفقًا للأحكام النظامية المنظمة لها. وتهدف هذه الضريبة، إلى جانب تحقيق إيرادات عامة للدولة، إلى الحد من استهلاك بعض السلع التي قد يترتب على الإفراط في استهلاكها آثار سلبية على صحة الأفراد والمجتمع. وتخضع الضريبة الانتقائية لنظام ولائحة تنفيذية تحددان السلع المشمولة بالضريبة والالتزامات المتعلقة بتسجيل المكلفين والإقرار بالضريبة وسدادها وفقًا للضوابط المعتمدة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، د.ت.).

يتم فرض الضريبة الانتقائية بنسبة محددة على سلع معينة ومنها السلع الضارة بالصحة ومن السلع الخاضعة للضريبة في السعودية التبغ ومشتقاته، حيث يتعين على الأشخاص الذين يرغبون في استيراد السلع الانتقائية التسجيل

(8) "Corporate - Taxes on corporate income", taxsummaries, Retrieved 14/5/2022. Edited

في الهيئة العامة للزكاة والدخل لأغراض الضريبة [1].

الرسوم الجمركية والرسوم الانتقائية:

تُعد الرسوم الجمركية والرسوم الانتقائية من الأدوات المالية المرتبطة بالنظام المالي في المملكة العربية السعودية، وتختلف طبيعة كل منهما من حيث الغرض ونطاق التطبيق. فالرسوم الجمركية ترتبط بالسلع التي تدخل إلى المملكة وفقًا للأنظمة واللوائح الجمركية المعمول بها، بينما تُفرض الرسوم أو الضرائب الانتقائية على سلع محددة وفقًا للأحكام المنظمة لها، بما يحقق أهدافًا مالية واقتصادية واجتماعية. وتخضع هذه الأدوات لأطر تنظيمية وإجرائية تحدد نطاق تطبيقها والالتزامات المتعلقة بها، في إطار جهود المملكة لتطوير الإيرادات العامة وتنظيم النشاط الاقتصادي والتجاري (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، د.ت.).

وهي ضريبة تم فرضها على السلع المستوردة من خارج السعودية، حيث يتم التثمين الجمركي للبضاعة الواردة من الدول حسب مجموعة من الأسس، مثل ألا يكون البيع أو الثمن مرتبطاً بشرط معين أو خاضع لاعتبار بحيث لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع التي يجري تثمينها، وغيرها من الشروط المرتبطة بقيمة الدفع والنسب المحسوبة على ثمن البضاعة [2].

الزكاة:

وتُعد الزكاة من الموارد المالية التي تميز النظام المالي في المملكة العربية السعودية، وتُجبى من المكلفين الخاضعين لأحكامها وفقًا للضوابط والقواعد المنظمة لذلك. وتُحتسب الزكاة المستحقة على المنشأة بنسبة (2.5%) من الوعاء الزكوي، ويُحدد الوعاء الزكوي وفقًا للقواعد النظامية المعتمدة، حيث يتكون، بوجه عام، من إجمالي مصادر التمويل بعد حسم الأصول الثابتة وما في حكمها، وذلك وفقًا لأحكام اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة والتعليمات الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2026؛ وزارة المالية، 2024).

تفرض الزكاة بنسبة 2.5% من الوعاء الزكوي الذي يتكوّن من إجمالي مصادر التمويل بعد حسم الأصول الثابتة منها. وتنطبق هذه النسبة على السنة المالية الموازية لـ 354 يوماً بحسب تقويم السنة الهجرية. ولكن إذا اختلفت السنة المالية للشركة، فيكون حساب الزكاة بالأيام .ويحسب المبلغ عبر قسمة 2.5% على عدد أيام السنة الهجرية مضروبة بعدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلّف. وبهذا الشكل تحتسب نسبة الزكاة بحسب الفترة الميلادية أو الطويلة والقصيرة عند تعديل السنة المالية.

تُحتسَب الزكاة بطريقتين:

- الطريقة التقديرية، حيث تقدّر هيئة الزكاة المبلغ وتبلغ المكلّفين (المؤسّسات فقط) بذلك.
- الطريقة النظامية، حيث تعدّ الشركات والمؤسّسات قوائمها المالية المدقّقة من قبل مُراجِع خارجي، وتُرفع إلى الهيئة بعد احتساب قيمة الزكاة المتوجّبة عليها.

على المكلّف أن يقدّم الإقرار الزكوي وتسديد القيمة المطلوبة خلال مدة أقصاها 120 يوماً من نهاية العام الزكوي وإلّا يُحجَز على أمواله المنقولة وغير المنقولة وفقاً لأحكام الهيئة.

من يخضع لأحكام الزكاة؟

- المواطنون السعوديون ومواطنو دول مجلس التعاون الخليجي المقيمون في المملكة العربية السعودية.
- الشركات المقيمة، حيث تُحصَّل الزكاة عن حصص الشركاء السعوديين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي (مع عدم وجود كيان غير خليجي في هيكل الملكية)
- حصص الشركاء غير السعوديين في الشركات المقيمة المدرجة في السوق المالية "تداول".

(9) أ ب ت "الخدمات الإلكترونية"، هيئة الزكاة. بتصرّف
(10) أسس تحديد القيمة للأغراض الجمركية"، هيئة الزكاة والضرائب والجمارك، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/7. بتصرّف

- المنشآت الدائمة المملوكة للسعوديين ومواطني دول مجلس الخليج غير المقيمين في المملكة في حالة استيفاء أحد الشروط التالية:

يعقد مجلس إدارة الشركة اجتماعات منتظمة في المملكة العربية السعودية ويتّخذ القرارات الرئيسية المتعلّقة بإدارة الشركة أو القرارات التنفيذية العليا أو في حال كانت المنشأة تحقق أكثر من 50% من إيراداتها من المملكة العربية السعودية. وفي هذه الحالات، تجري محاسبة المنشأة الدائمة عن نشاطها ونشاط فروعها على مستوى العالم.

ضريبة دخل الشركات:

تُعد ضريبة دخل الشركات من أهم الضرائب المباشرة المطبقة في المملكة العربية السعودية، وتخضع لها شركات الأموال المقيمة عن حصص الشركاء غير السعوديين فيها، كما تسري أحكامها على الأشخاص غير المقيمين الذين يمارسون نشاطًا في المملكة من خلال منشأة دائمة أو يحققون دخلًا من مصادر داخل المملكة. ويبلغ سعر الضريبة على الوعاء الضريبي لشركة الأموال المقيمة نسبة (20%)، وفقًا لأحكام نظام ضريبة الدخل، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالأنشطة والقطاعات التي تخضع لمعدلات ضريبية مختلفة وفقًا للنظام (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2026).

هناك عدة أنواع مختلفة من الضرائب في المملكة العربية السعودية، والتي تشمل ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة (VAT)، وضريبة الإنتاج، والزكاة. معدل ضريبة دخل الشركات هو 20٪ من صافي الأرباح المعدلة. تتراوح معدلات WHT بين 5٪ و20٪. يتم احتساب الزكاة على الوعاء الزكوي للشركة بنسبة 2.5٪. تختلف معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج حسب نوع المنتج أو الخدمة الخاضعة للضريبة.

ضريبة السلع الفاخرة:

تفرض على بعض السلع والمنتجات الفاخرة والتي تعتبر غير ضرورية، مثل المجوهرات الثمينة والسيارات الفاخرة.

ضريبة العقارات:

تستند إلى القيمة السوقية للعقار وتفرض على العقارات الاستثمارية والسكنية والتجارية.

ضريبة السياحة:

تُفرض على الخدمات السياحية والإقامة في المملكة.

المطلب الثاني: علاقة الضرائب بالتنمية المستدامة:

تؤدي الضرائب دورًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تمثل أحد أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الإنفاق على القطاعات الحيوية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. كما يمكن للسياسة الضريبية أن تؤدي دورًا في توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الاستدامة من خلال تصميم الحوافز والإعفاءات الضريبية بما يشجع الاستثمارات المنتجة والصديقة للبيئة، وفرض الضرائب أو الرسوم على الأنشطة التي تترتب عليها آثار بيئية سلبية. ومن ثم، فإن النظام الضريبي لا يقتصر دوره على توفير الموارد المالية للخزانة العامة، بل يمتد ليكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يعزز قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2015؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021).

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية للبلدان المتخلفة أو الآخذة في النمو تتمثل في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، وهو أساس عملية التنمية، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي، على دعم سياسة التنمية، وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمارات بمختلف أنواعها، بإعفائها من الضرائب وكذا حماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية. كما أن النظام الضريبي يمثل أهم أداة ووسيلة لتحقيق الدخل، لتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بالإضافة لتدخله الفعّال من خلال مختلف الضرائب في معالجة

ظاهرتي الكساد والتضخم، ومعالجة بعض الأزمات الاجتماعية كالسكن وتوزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى للأجر المعفى من الضريبة.

وخلال دراستنا لهذا الموضوع، لاحظنا مدى اهتمام المملكة بعملية التنمية الاقتصادية، ورغبتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، فقد قامت بإصلاح ضريبي شامل منذ الإعلان عن رؤية 2030، وذلك بإدخال تعديلات جذرية على مكونات النظام الضريبي، سواء من حيث المعدل الضريبي، أو الإعفاءات الضريبية، لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية لبلوغ نمو اقتصادي يمكن الدولة من إحلال الصادرات محل الواردات. كما لاحظنا تطوراً ملموساً في حجم الاستثمار عبر كافة القطاعات الاقتصادية، وشملت حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة لما أحدثته السياسة الضريبية المنتهجه بتقديم تحفيزات ضريبية، أدت إلى ارتفاع حجم الجباية العادية إلى جانب الجباية البترولية.

كذلك من خلال دراستنا للموضوع، لاحظنا الأثر الكبير الذي أحدثه النظام الضريبي في المتغيرات الاقتصادية، بحيث انخفضت نسبة البطالة بشكل ملموس، وارتفع معدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر اللازم للمعيشة والمعفى من الضريبة. فبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة، ومن خلال المؤسسات الإدارية المختلفة، برفع حجم الإيرادات الضريبية من الجباية العادية، إلا أنها لم تبلغ الهدف المنشود وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بحيث توصلنا لعدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش الضريبيين من ناحية، وعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده من ناحية أخرى. وعليه وجب على الدولة استخدام سياسات إضافية تستخدم لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادي.

خاتمة

تتغير الضريبة بتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومع تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، جعل منها أداة ووسيلة فعالة لمعالجة الأزمات الاقتصادية. لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على جملة من التساؤلات التي تخص النظام الضريبي بالمملكة العربية السعودية. الأهداف الأساسية للنظام الضريبي من خلال مكوناته التي تتمثل في ماهية الضرائب ومميزاتها؛ وعن أهم أنواع الضرائب الموجودة بالمملكة العربية السعودية، وعن علاقة الضرائب بالتنمية المستدامة كما وردت برؤية 2030. وقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

النتائج

- النظام الضريبي هوّ من أهم العناصر التي يمكن أن تحدث تغييرات في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية لخدمة التنمية الاقتصادية.
- يعتبر النظام الضريبي أداة فعالة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعاملا من عوامل تشجيع المبادرات الاستثمارية
- بالرغم من السياسات التنموية المنتهجه من طرف الدولة، بالإضافة للامتيازات الجبائية المغرية الممنوحة لمختلف المستثمرين المحليين أو الأجانب، فمشكل البطالة لازال قائماً.
- النظام الضريبي بمفرده لا يكفي لتحقيق التنمية الشاملة.

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج وبعض الملاحظات، ومن أجل المساهمة في رفع مردودية وفعالية النظام الضريبي، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نرى بأنها كفيلة إلى حد ما بإحداث تطورات إيجابية بالنظام الضريبي.

التوصيات

- العمل على رفع كفاءة الإدارة الضريبية، بإجراء فترات تربص لتحقيق أهداف النظام الضريبي.
- أن تعمل الإدارة الضريبية على الحد من الغش والتهرب الضريبيين ومكافحتهما، وذلك من خلال رفع الوعي الضريبي لدى المكلف.
- لتطبيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة لابد من تلاحم كل من السياسة الضريبية والسياسات الأخرى.

- القيام بإجراء تعديلات في النظام الضريبي كل ما تطلبت الضرورة لذلك، سواء تعلق الأمر بالاستثمارات القائمة أو المراد إنشاؤها، أو لمعالجة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

1. الجفري، ياسين عبدالرحمن، وصوفي، عدنان. (1993). أثر النظام الضريبي السعودي على قرارات الاستثمار والتمويل في المشروعات المشتركة. مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 5.(2)
2. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (د.ت.). ضريبة القيمة المضافة. المملكة العربية السعودية.
3. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (د.ت.). اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة. المملكة العربية السعودية.
4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (د.ت.). نظام الضريبة الانتقائية. المملكة العربية السعودية.
5. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (د.ت.). اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية. المملكة العربية السعودية.
6. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (د.ت.). الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المملكة العربية السعودية.
7. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (د.ت.). الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المملكة العربية السعودية.
8. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (د.ت.). الدليل الإرشادي العام لضريبة القيمة المضافة. المملكة العربية السعودية.
9. المملكة العربية السعودية. نظام ضريبة الدخل. المملكة العربية السعودية.
10. المملكة العربية السعودية. نظام ضريبة التصرفات العقارية. المملكة العربية السعودية.
11. المملكة العربية السعودية. اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل. المملكة العربية السعودية.
12. المملكة العربية السعودية. نظام الزكاة. المملكة العربية السعودية.
13. صندوق النقد الدولي. (2018) المملكة العربية السعودية : قضايا مختارة. تقارير موظفي صندوق النقد الدولي، العدد 264.
14. صندوق النقد الدولي. (2019) المملكة العربية السعودية. تقرير موظفي صندوق النقد الدولي، العدد 291.
15. صندوق النقد الدولي. (2025) المملكة العربية السعودية : مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 – البيان الصحفي وتقرير الموظفين. تقرير الدولة لصندوق النقد الدولي، العدد 223.
16. المملكة العربية السعودية. (2016) رؤية المملكة العربية السعودية 2030. المملكة العربية السعودية.
17. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2025) الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية والجمركية. المملكة العربية السعودية.
18. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2026) تعديلات اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية وتطبيق المنهجية الجديدة لاحتساب الضريبة على المشروبات المحلاة. المملكة العربية السعودية.
19. إلياس ميلاد؛ إليك أبرز أنواع الضرائب في السعودية التي لا يسعك جهلها (2023).
20. محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية، (2010).